الوادي

عرب الشبلي، فلسطين، ٢٠٠٧–٠٨
٢٨ صورة في سلسلة الصور الفوتوغرافية
٣٨ × ٥٧،٧ سم؛ ٥٧،٧ × ٣٨ سم
طباعة حجرية (خرومو) ملونة وطباعة أسود وأبيض جلاتين الفضة

التُقطت صور *الوادي* العام ٢٠٠٧ في قرية عرب الشبلي وأراضيها، في منطقة الجليل الأسفل، في فلسطين (حالياً إسرائيل).

في تاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٨ وجّه ثمانية وعشرون من وجهاء قرية عرب الشبلي رسالة إلى إليشا سولتز، الحاكم العسكري الإسرائيلي لمدينة الناصرة، تتضمن ثلاثة مطالب:

١. إعادة أراضيهم، وتشييد طريق معبدة لقريتهم، وتزويدها بالماء والكهرباء.
٢. تحرير المال الذي جمعه أبناء القرية لبناء مدرسة فيها حتى يتسنى لهم تحقيق المشروع.
٣. السماح لأبناء القرية ببناء البيوت، وتثبيت اسم القرية على خريطة الدولة – خريطة «الأراضي المقدسة»، كما كتبوا.

شرح وجهاء القرية في تلك الرسالة وضعهم الحالي بأنهم يتمتعون بعلاقة حسن جوار مع يهود كفار تابور (مسحة)، ومع القائد اليهودي للإقليم قبل نكبة العام ١٩٤٨، حيث اتفق الطرفان، آنذاك، على أن يحافظوا على علاقات جوار طيبة مع بعضهم بعضاً، وتجنّب أيٍّ مظاهر فصل عرقي عنصري بينهم، وحماية الواحد للآخر؛ سواء أكانت المنطقة ضمن نفوذ

دولة عربية أم دولة يهودية بعد أن تضع الحرب أوزارها. وثيقة التفاهم هذه وقّعها ممثلون عن عرب الشبلي وممثلون عن كفار تابور (مسحة)، بالإضافة إلى القائد اليهودي للإقليم.

في العام ١٩٥٠، بعد عامين على الحرب وقيام دولة إسرائيل، طُلب من رجال القرية الحضور إلى مدرسة كدوري لمقابلة الحاكم العسكري الإسرائيلي والقيّم على أملاك الغائبين ومدير مدرسة كدوري، حيث طُلب منهم أن يبادلوا أراضيهم لمدة عام على النحو التالي: التنازل عن الأراضي الجيدة والصالحة للزراعة الواقعة شرقي وادي المدي التي يمتلكها رسمياً السكان الذين ظلوا في القرية خلال الحرب، مقابل أراضٍ بور خالية غربي وادي المدي التي تخص لاجئي القرية الذين نزحوا عنها، والتي صودرت من قبل دولة إسرائيل. وقد وافق وفد القرية على هذا الاقتراح، ووُقّعت الوثائق في ثلاث نسخ، تسلَّم كل طرف نسخته، إلا أن الحاكم العسكري طلب أن يحتفظ بنسخة الاتفاق الخاصة بالقرية تحت ذريعة الحفاظ عليها. مَرّ الوقت المتفق عليه ورفض الطرف الآخر إعادة الأراضي إلى أصحابها، كما أنكر الحاكم الإسرائيلي علمه بالموضوع برمته، بل وأمر سكان القرية التزام الصمت، ففعلوا.

في العام ١٩٥٢، سارت الأمور من سيئ إلى أسوأ، حيث تم اعتقال الكثير من أهل القرية، ووضع من تبقى فيها رهن الإقامة الجبرية، بحيث لا يسمح لهم الخروج منها.

في العام ١٩٥٤، قَدِم إلى القرية المسؤول الإسرائيلي القيّم على حراسة أموال الغائبين، وطالب باستعادة الأراضي التي كانت تخص النازحين، والتي تم تبادلها مع أهل القرية بموجب اتفاقية العام ١٩٥٠.

في العام ١٩٥٧، عندما طلب أهل القرية إذناً ببناء بيوت في قريتهم، تم رفض طلبهم بحجة أن قريتهم غير مثبتة في خريطة الدولة.

كما تم رفض تحرير الأموال التي حصَّلها مكتب وزارة المالية في الناصرة من أهل القرية، وتبلغ ٣٠٠٠ ليرة، لبناء مدرسة في القرية بدل استئجار أمكنة في القرية، وأُجهض المشروع.

اختُتمت الرسالة بتذكير الحاكم العسكري الإسرائيلي، بأنه تمت الآن تسمية القرية على اسم إحدى العائلات السبع التي كانت مستقرة في القرية إبّان الانتداب البريطاني؛ عائلة الشبلي، وأن العلاقات كانت دائماً متوترة بين عوائل القرية. وعائلة الشبلي، كما كتبوا، بقيت ضمن حدود دولة إسرائيل بعد قيامها وبعد انتهاء الحرب. وبالتالي، قرروا عدم الاحتفاظ باسم القرية الأصلي «عرب الصبيح».